وان لم يكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر
اصل لانه اى المصدر اسم لصدق تعريفه عليه
والاسم مستغن عن الفعل اى غير محتاج اليه فى
الافادة التى هى الغرض من وضع الفاظ لان التركيب
من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب
من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج
اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاصالة
فى الافادة عند التركيب اى يستلزم الوضع والكلام
فيه ونقول ايضا اى كالدليلين الاولين الاستدلال
على اصالة المصدر فى الاشتقاق انه يقال له او يطلق
على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب
المصدر اى هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة
تصدق عنه اى عما صدق عليه المصدر فان معنى
المصدر موضع الصدور فضرب مثلا وانما سمى باسم
المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء

الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم
لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور
كالمجاز بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به كضرب
الامير وسع هذا الاحتمال الحجة للبصريين فيه
والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ
من اصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة
هى الغرض من الصوغ كاللباب من الساج والخاتم من
الفضة وهكذا قال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة
هى الغرض من الصوغ كاللباب من الساج احد الازمنة
التى هى الغرض من وضع الفعل على وجه الحصر فوضعوا
الفعل الدال بجوهره وهو على المصدر اى الحدث وبوزنه
على الزمان ولما وقع الاشتقاق على انه قيد فى الحكم
باصالة المصدر والفعل وانبنائها الذى هو المقصود
الاصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد فى محل النزاع
قسما منه عرفه اولا وقسمه الى اقسام ثانيا وبين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)